العولمة المالية وثروة الأمم بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي

د. حجار عبيدة، أستاذ محاضر أ – جامعة عنابة
hadjarabida@yahoo.fr
أ. شوقي جدي، أستاذ مساعد أ– جامعة تبسة
chawkidjeddi@gmail.com

الملخص:

يعتبر الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية، ويهتم بدراسة عملية إنتاج توزيع واستهلاك السلع والخدمات، ويعتبر أيضا العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات، وعلى الرغم من أن النقاشات حول عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك دارت منذ بدايات التاريخ، إلا أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع علمي مستقل منذ أن قام آدم سميث بنشر كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1776. ويعرف آدم سميث في كتابه مصطلح الاقتصاد بأنه أحد فروع علم السياسة والتشريع، ويهدف إلى أمرين أساسيين: الأول، تزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من المنتجات، أو العمل على جعلهم قادرين على توفير هذه المنتجات بشكل متواصل، والثاني، تزويد الدولة أو إثراء كل من الأفراد والحكومات . وقد قال أدم سميث أن الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في ثروة الأمم، لكن الملاحظين والدارسين وحتى الإنسان العادي صار يعيش في اقتصاد أكثر تعقيدا من اقتصاد أدم سميث حيث صارت المعاملات تدور عبر البورصة وفي منظومات إلكترونية ضخمة صار من النادر أن يلتقي فيه البائع بالمشتري بل كل المعاملات الاقتصادية أصبحت افتراضية وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالاقتصاد الافتراضي.وقد أتت هذه الورقة البحثية لتجيب على السؤال التالي: **كيف تطور الاقتصاد وكيف أثر ذلك في ثروة الأمم وهل من الممكن أن تكون هناك ثروة أمم افتراضية على غرار الاقتصاد الافتراضي ؟**

الكلمات المفتاح: الاقتصاد الافتراضي؛ علم الاقتصاد؛ ثروة الأمم.

المقدمة

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الافتراضي من أهم القضايا التي كثر الحديث عنها في السنوات الأخيرة خاصة بعد تصاعد حجم التدفقات المالية وزيادة التشابك بين الأنظمة المالية والنقدية على الصعيد العالمي، وقد أصبح المال لا ينام والدليل على ذلك ما إن تغلق بورصة نيويورك حتى تفتح بورصة شنغهاي وطوكيو، وقد أصبح للاقتصاد الافتراضي حضور الكثيف في المجتمع الاقتصادي الحديث وصار تأثيره على مختلف جوانبه من دول و منظمات ومؤسسات وأفراد، لذا كان من الضروري فهم هذه الظاهرة للاستفادة من تأثيراتها الايجابية والحد إن أمكن من تأثيراتها السلبية على الاقتصاديات الحقيقية القائمة على الإنتاج والتبادل والاستهلاك الحقيقي ، إذ تعتبر الاقتصاديات في دول العالم الثالث (والجزائر خصوصاً) معرضة لتأثيرات الاقتصاد الافتراضي، خاصة أمام توسع سيطرت المؤسسات الدولية المالية الكبرى والعولمة المالية، ومن ثم وجب على القائمون على إدارة الاقتصاديات الحديثة أن يقومون بدراسة هذه الظاهرة والمتمثلة في الاقتصاد الافتراضي حتى يحسنون أساليبهم الإدارية من أجل الاستفادة من إيجابيات العولمة المالية والتخفيف من سلبياتها، وزيادة ثروة الأمم الحقيقية ومراقبة الثروة الافتراضية.

1. العولمة المالية:

إذا كانت العولمة بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في المضمون ولها العديد من الجوانب ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة مميزة لها آثار في جوانب كثيرة (الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي...). إذا فالعولمة متعددة: عولمة الاتصالات والمعلومات، عولمة الثقافات والأديان والأفكار وعولمة التفاعلات الإيكولوجية وعولمة الإستراتيجية المهيمنة وعولمة المبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية[1].وتعبر العولمة عموما عن عالما بلا حدود. والعولمة الكاملة لم تتحقق بعد ولا يتوقع عولمة العالم عولمة كاملة خلال المستقبل المنظور. فالعولمة الكاملة للعالم لم تتضمن مجتمع عالمي واحد وبثقافة عالمية واحدة التي تبدو أنها قد بدأت بيد أنها لم تصل إلى نهايتها حتى الآن[2]، ذكر العالم والمفكر "ناعوم تشومسكي"في مقابلة مع الموقع الالكتروني زاد نت أن مصطلح العولمة قد أصبح مستخدمًا أيضًا في سياق العلاقات الدولية للإشارة إلى شكل الليبرالية الجديدة[3]. لكن لا يهم في هده الورقة البحثية الدخول في هدا السجال حول العولمة بل سوف يتم التطرق وفي هدا العنصر إلى:

1.1. مفهوم العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية واحدة من أهم الاتجاهات والإفرازات في الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، والتي أعادت تشكيل الاقتصاد العالمي المصمم من قبل مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 [4]، و تعني العولمة المالية الزيادة في حركية وحرية انتقال رؤوس الأموال و بدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي، ترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي لمختلف أنواع رأس المال مثل الديون، و أسهم المحافظ المالية، و الاستثمار

المباشر و العقاري و الثروات الشخصية.[5] وتظهر العولمة المالية من خلال تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات وتطور حجم النقد الأجنبي على الصعيد العالمي وتعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التكامل والتحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وتظهر العولمة المالية من خلال تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات وتطور حجم النقد الأجنبي على الصعيد العالمي .**ويرى** بعض الباحثين أن العولمة المالية والتكامل المالي، هي في المبدأ مفاهيم مختلفة، فالعولمة المالية هي كمفهوم كلي تشير إلى ارتفاع الروابط العالمية وزيادة التدفقات المالية عبر الحدود. أما التكامل المالي يشير إلى الروابط الناشئة والضرورية في بلد بعينه إلى أسواق رأس المال الدولية، وهذه المفاهيم ترتبط ارتباطا وثيقا. على سبيل المثال، فزيادة العولمة المالية هي بالضرورة مرتبطة بالتكامل المالي[6].و تتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي:[7] المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم و السندات.المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري و المالي و الضمانات.المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع و الاقتراض و الودائع الأجنبية.المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية كالقروض و المنح.المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي و تحويلات الأرباح.

2.1. تطور العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية ظاهرة جديدة، فقد برزت في السبعينات مع تقويم أسعار المعاملات فاكتشف عالم المال عندها أن لا رقابة للدول على الحسابات المصرفية في الخارج المودعة لعملتها، خاصة بعدما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "تكسون" عام 1971 عند التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقبول تحويل الدولار إلى ذهب، انهار نظام و اتفاقية "بريتون وودز" و هكذا فقد كان تحرير النقد من سيطرة الدولة قد بدأ مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول الصناعية الكبرى سنة 1973.

من هنا انتهجت حكومات وبرلمانات الدول الصناعية سياسة دءوبة وقوانين عديدة من أجل الوصول إلى الحرية الكاملة لأسواق النقد و المال التي يقف حيالها الآن علماء السياسة و الاقتصاد.[8] تم تفجرت العولمة و التحرر من القيود بفضل الثورة التقنية للاتصالات، فأصبحت رؤوس الأموال وسيلة للمضاربة من أجل مضاعفة الأرباح في أوقات قياسية حتى ولو على حساب مصير الأمم وحياة الشعوب، أي أصبحت الأسهم تتداول في معظم الأسواق العالمية بدون قيود، فأسهم الشركات الأمريكية و الأوربية واليابانية تتداول في بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة و بالتالي أصبح المدخر يواجه إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراته، كما أن الاستشارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلي من مدخرات[9] ،ومما يساعد على هذا التوظيف للمدخرات المالية هو الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات، فأصبحت الأصول المالية تنتقل من مكان إلى مكان لآخر ومن عملة إلى عملة أخرى في لحظات دون أي قيود تعوقها، الأمر الذي جعل من الأسواق المالية

أكثر ترابطا و أقدر على إيجاد الفرص الاستثمارية المتنوعة و الجذابة أمام الراغبين في الاستثمار في أرجاء المعمورة، يضاف إلى ذلك أن العولمة التي شهدتها هذه الأسواق فتحت الباب على مصراعيه أمام البنوك التجارية الشاملة والمتخصصة العالمية لتعد الفرص المناسبة لتوظيف أموالها التي تراكمت خلال المدة "1974-2011" نتيجة لتراكم الفوائض "البترو دولاريه" والتطور الذي شهدته أسواق العملات الأوربية.

3.1. مظاهر العولمة المالية: من العوامل المفسرة للعولمة المالية صعود الرأسمالية المالية أي الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها والدليل على دلك أنه قد أصبح الاقتصاد العالمي تحركه أقطاب ومؤشرات البورصات العالمية، والتي صارت تؤدي إلي نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلي آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية. ومن أسباب ضهور العولمة المالية بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال التي صارت تجوب العالم بحثا عن أسباب الربح والفرص الاستثمارية الناجحة وهناك العديد من مظاهر العولمة المالية نذكر أهمها:[10]

- **تعاظم دور رأس المال:** حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية و غير المصرفية أصبح الاقتصاد العالمي تديره و تتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل: داو جونز، ناس داك، نيكاي، داكس و غيرها و التي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات.
- **ازدياد فوائض رؤوس الأموال** الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية و هي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لراس المال الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.
- **ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال،** مثل المبادلات و الخيارات والمستقبليات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات و غيرها.
- **التقدم التكنولوجي الهائل** بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله و تحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل و رد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها.

4.1جذور وأسباب ظهور العولمة المالية:[11]

- **ارتفاع اختلال التوازن في موازين المدفوعات:** لقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري لليابان والاتحاد الأوربي إلى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية، وكانت هذه الوضعية تعكس مدى تدني الادخار الوطني في

الولايات المتحدة بينما نسجل ارتفاع معدل الادخار في اليابان وهذا ما جعل رؤوس الأموال تتجه إليها دون نسيان دول الاتحاد الأوربي.في نفس الفترة كانت الأرصدة الجارية للدول النامية تعرف تدهورا كبيرا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع وجود فرق كبير في النمو بينها وبين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

- **إرادة السلطات العمومية فتح نظمها المالية:**اتسمت هذه الإرادة بمراقبة المبادلات وتصاعدها منذ 1979 في المملكة المتحدة، من 1980 إلى 1985 انتشرت هذه العملية في اليابان كما مسّت فرنسا سنة 1990.
- **حركية المجتمعات:** استقبلت معظم فئات المجتمع الأوربي خلق سوق موحدة بارتياح كبير وهذا لأنه سيسهل عليها حرية تنقل الخدمات والأشخاص دون أن ننسى حرية تبادل رؤوس الأموال بين مختلف الدول الأعضاء.
- **_تحويل التكنولوجيا (الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصالات):** ساهمت التكنولوجيا المتطورة بما فيها الإعلام الآلي والاتصالات في خلق ما يسمى بعولمة الأسواق وقد سمحت أيضا بتخفيض أعباء العمليات التي تخص الخدمات بالدرجة الأولى وسرعة انتقال وتداول وإمكانات تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم. نستطيع القول أن النظام المالي العالمي الحالي يعمل 24 سا/ 24سا دون توقف.
- **الإبداع المالي:**لقد أدخل هذا العنصر الهام على المستوى العالمي عن طريق تطوير طرق جديدة في المفاوضات لإبرام الصفقات وخلق فرص تمويل جديدة عوضا عن انتظار القروض الأوربية الكلاسيكية التي تمتاز بعدم المرونة وتستهلك وقتا كبيرا.

5.1.قيود العولمة المالية:[12]

- **تدهور الوضعية المالية الخارجية الصافية للولايات المتحدة:**يجب أن تسير الطلبات على الأموال الأجنبية عن طريق قدرة البلدان المستدينة على توفير موارد مالية في آجال لاحقة وضمان تدفق رؤوس أموال كافية بغرض تسديد ديونها وذلك يتم بتكثيف صادراتها وترقيتها، بعبارة أخرى يجب أن يتوفر لدى البلد المستدين مبالغ مالية للفوائض الجارية وتكون مساوية للقيمة الآنية للوضعية الخارجية لهذا البلد أو مجموع ديونه الأجنبية، لكن من الملاحظ أن العولمة المالية قد تسببت في تدهور واختلال الوضعية الصافية للولايات المتحدة.
- **الاختلال المالي المحتملة(الأزمات المالية العالمية الراهنة)** منطقيا قد تساهم حركة رؤوس الأموال الدولية في الرفع من قدرات الأسواق المالية ولو مؤقتا. بمجرد تغيير طفيف في النقاط أو النسب المئوية في الهياكل المتعددة العمولات، نلاحظ انجذاب عدة مستثمرين دوليين نحو إحدى الهياكل السابقة مما قد ينتج عنه تدفق عشرات الدولارات على الشكل المألوف وقد يشهد في الغالب سوق الأسهم والسندات نفس المصير، ويمكن تفسير ذلك على أنه أي تغير يطرأ

على معدل الفائدة سواء بالزيادة أو النقصان سيؤثر عل أسواق الأسهم والسندات وهذا بإعادة توظيف أموال المستثمرين وذلك عن طريق اللجوء إلى هيئات التحكيم الدولي في حالة حدوث بعض النزاعات (رفض تحويل أموال مثلا) مما يشكل صعوبات ومشاكل لدى الدولة المستضيفة للمستثمرين الأجانب. وقد حدث هذا سنة 1994 في أغلب أسواق السندات للدول المصنعة نتيجة ارتفاع المعدلات الأمريكية في بداية السنة.

- **التفاؤل المفرط لبعض البلدان الصاعدة في الأسواق المالية:**تتمتع الأسواق الصاعدة بسرعة في النمو وتوسع أكبر في الإمكانيات وهذا لعدة أسباب نذكر منها :
  - قلة عمق وتشعب الأسواق المالية؛
  - عدم مصداقية السياسة الاقتصادية لتلك البلدان؛
  - قلة التنوع من حيث المنتجات والخدمات المالية (غياب سوق السندات)؛
  - حركة المعدلات قصيرة الأجل تتغير بسرعة في سوق الأسهم؛
  - حساسية اقتصاد هذه البلدان إلى التطورات التي تطرأ على الأسواق العالمية؛
  - القدوم المكثف للمستثمرين الجدد من مختلف الدول؛
  - الارتفاع السريع في سيولة البورصات وانتقال هذه المعلومات بسرعة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات هذه البلدان؛
  - نقص وعدم توفر الهيكل المؤسساتي والقانوني والقضائي لحماية المستثمرين والمدخرين؛
  - قد تخلق عملة مغايرة للعملة الوطنية خطر صرف بالنسبة للمستثمرين مما يجعلهم يفضلون اكتتاب الأسهم والسندات بعملة البلد المستضيف لتفادي أي نوع من الأخطار الممكنة في هذا المجال.

2.العولمة المالية، الاقتصاد الافتراضي وثروة الأمم

ولدت الأفكار الاقتصادية المعاصرة في جذورها مع ولادة الحضارات القديمة كالإغريقية، والرومانية والهندية مروراً بالصينية والفارسية والحضارة العربية. وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون إلى هذه الحضارات من أبرزهم أرسطو الفيلسوف الإغريقي المشهور، ، والفيلسوف العربي المعروف ابن خلدون صاحب (مقدمة ابن خلدون) الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي.. لاحقاً قامت مدرستان اقتصاديتان هما المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)، والمدرسة التجارية (المركنتلية)، بتطوير وإضافة مفاهيم اقتصادية جديدة، حيث ساهمتا في قيام "القومية الاقتصادية" و"الرأسمالية الحديثة" في أوروبا.

ثم جاءت نظرية ثروة الأمم لمؤسس المدرسة الكلاسيكية آدم سميث حيث عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بمبدأ التخصص وتقسيم العمل ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابة عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة ثروة الأمم وسيتم المقارنة بين العنصران التالين وفق ما كان متعارف عليه في الاقتصاديات الكلاسيكية والاقتصاد الحديث الافتراضي:

- **عملية تراكم رأس المال** : يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني وهذا ما يزيد من الثروة الحقيقية للمجتمع، لكن بعد ظهور الاقتصاد الافتراضي صرات هناك ما يسمى بظاهرة تزايد **الثروة غير الحقيقية** ألأم ما يسمى بالثروة الافتراضية دون زيادة مساوية للثروة الحقيقية للمجتمع وهذا ما يعتبر حالة غير صحة.
- **دوافع الرأسماليين علي الاستثمار** : وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة، لكن في الاقتصاد الحالي يهدف أصحاب رؤوس الأموال إلى **زيادة المال الافتراضي** فقط (أسهم، سندات) دون الاهتمام لزيادة أموال حقيقية.

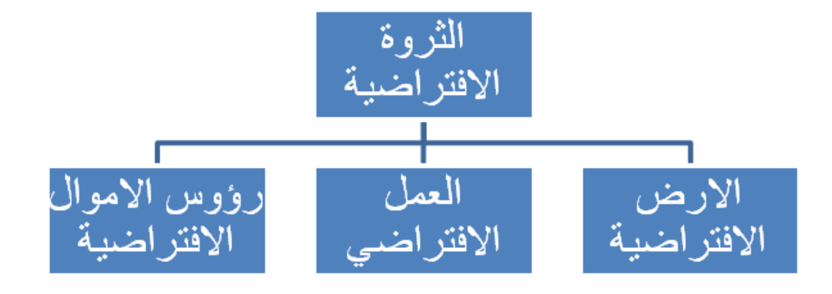
وقد حدد كتاب ثروة الأمم عوامل الإنتاج بكل من الأرض، قوة العمل، ورأس المال، واعتبر أن هذه العوامل الثلاث هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمة، فحتى يتحوَّل راس المال الورقي مثلا إلى رأسمال، وإلى مولِد لثروة حقيقية، لا بد له أولاً من أن يتحول إلى بضائع (حقيقية) أي إلى آلات ومواد أولية ووقود وأبنية، ولا بدَّ له، تالياً، من أن يأتي بـــ "بضاعة أخرى" هي اليد العاملة، أو قوة العمل، إلى المصنع، لتتولى تشغيل الآلات، وإنتاج شيء ما، أو بضاعة ما، هنا، وهنا فحسب، يتحوَّل "المال" إلى "رأس مال"، ويصبح ممكناً أن يولّد ثروة حقيقية.

ونظرا لآثار العولمة المالية التي يشهدها العالم اليوم وكذلك التطور الهائل في التكنولوجيا التي سمحت بولادة نوع جديد من النقود سميت بالنقود الكترونية، وساعدت في إنشاء واتساع سطوت الأسواق المالية التي لا تجد فيها سلعة حقيقية بل كل ما يوجد هناك أسهم وسندات وعقود خيار في شكل أرقام مخزنة في مجموعة من أجهزة الإعلام الآلي، حيث تم تطوير **يد خفية افتراضية** إن صح التعبير تكون مهمتها تحريك العرض والطلب الالكتروني على الأسهم والسندات، وهذا ما يسمى بالاقتصاد الافتراضي وفي هذا الاقتصاد الافتراضي يتم تبادل سلع افتراضية، غير حقيقية و كل أصناف الأوراق المالية، كالنقود الورقية والأسهم والسندات، حيث يعرف عن الاقتصاد الافتراضي بأن كل سلعة، لها قيمة، يعبر عنها بـــ "سعر"؛ ولكن ليس كل شيء له سعر يجب أن تكون له قيمة.

ولقد تأثر عناصر المكونة للثروة بالتطورات الراجعة للعولمة المالية، وكذلك تأثرت بظهور أنواع جديدة وسلوكيات غير تقليدية يمكن تلخيصها كما يلي:

- **الأرض**: تدل الأرض عن الأصول الثابتة الحقيقية التي صارت غير لذمة وانخفض دورها بشكل كبير في ظل الاقتصاد الافتراضي وتأثيرات العولمة؛
- **العمل**: يعبر العمل عن الجهود المؤدية إلى تحويل الموارد الأولية من حالة لأخرى ويلاحظ أنه لا توجد لها أهمية كبرى في ضل الاقتصاد الافتراضي حيث لا توجد جهود إنسانية كبيرة يجب توفرها بل تكاد تختفي في الاقتصاد الافتراضي؛
- **رؤوس الأموال**: تمت تحول رؤوس الأموال إلى أشكال جديدة مرقمنة في أغلبها تتمثل في الأسهم والسندات حيث صارت هي السلعة وهي رأس المال في نفس الوقت وهذا في ظل الاقتصاد الافتراضي والعولمة المالية.

ويمكن يعد كل ما سبق أن نستطيع القول بوجود ثروة افتراضية تكون مصادرها كما في الشكل التالي:



:

---

1 أقاسم حجاج، "**العولمة، النشأة السياسية**"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 159، جانفي 2005، ص 64.

2 عبد الخالق عبد الله، "**العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**"، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01، ربيع 1998، ص 54

3 http://www.zdnet.fr

4 - Philip R. Lane**, ‘Financial Globalization and Exchange Rates’,** Financial Globalization **A conference** sponsored by the Federal Reserve Bank of New York, p.01. **http://www.ny.frb.org/research/conference/2004/fin_global/Lane.pdf**

5 – سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، جامعة حلوان، القاهرة، ص، 203.

6 - E.Prasad, K. Rogoff, S-Jin Wei and M. Ayhan Kose,'' **Effects of FinancialGlobalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence**'', INTERNATIONAL MONETARY FUND, march 2003, http://www.imf.org/external/np/res/docs/2003/031703.pdf

7 محمد طيفور، الآثار المالية للعولمة، جامعة حلب، سوريا www.alqaly.com/ob7ath?action=contact

8 عبد الحسين وادي العطية، **الاقتصاديات النامية أزمات و حلول**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان/ الأردن، 2001، ص، 134.

9 حازم البيلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط 2، القاهرة، 2005 ، ص ،77 .

10 www.aklawia.net/showthread.php.

11 – تشام فاروق، " **العولمة المالية وأثرها على الاقتصاد المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية**"، المؤتمر العلمي الاول حول اقتصاديات الاعمال في ضل عالم متغير متغير، الجامعة التطبيقية، عمان/ الاردن، ص ص: 6-7.

12 – تشام فاروق، **مرجع سابق**، ص ص: 9-10.